

النشرة الإلكترونية GAIF E-Newsletter

الراعي الحصري

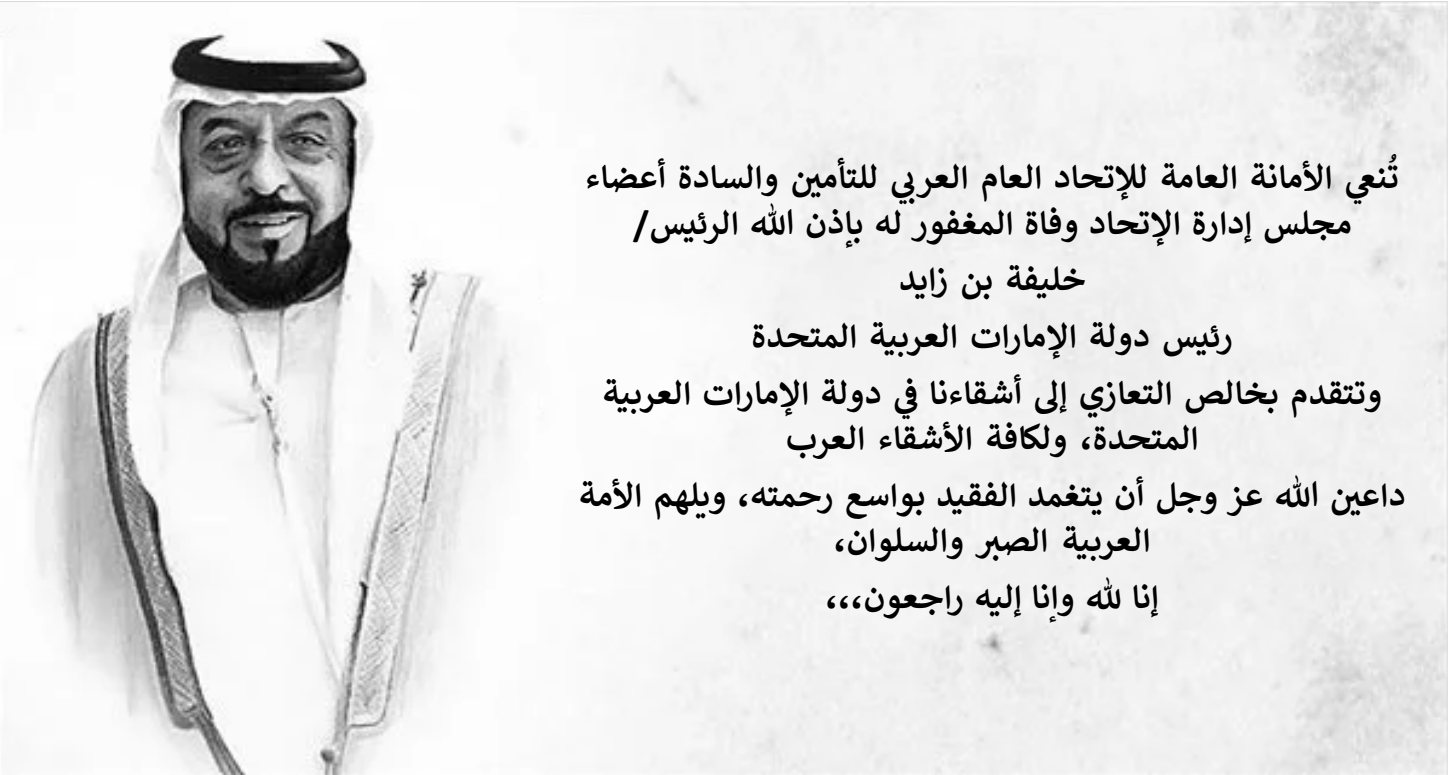


Exclusive Sponsor

نشرة دورية أسبوعية تصدر عن الأمانة العامة للإتحاد العام العربي للتأمين

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتّابها وليس عن رأي الإتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر.

Disclaimer: The opinions expressed in the articles doesn't reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility of the articles authors



GAIF 11th WEBINAR



The Second Webcast in a Three-Part
المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 (المستوى الثاني)
IFRS17 Intermediate Webcast

Sponsored by **SHMA CONSULTING**

Date	Time
May-24-2022	12:00 pm (Casablanca) 2:00 pm (Cairo & KSA) 3:00 pm (Dubai time)



33rd GAIF
General Conference
2022/06/08 - 05
Oran - Algeria

المؤتمر العام الـ 33
للإتحاد العام العربي للتأمين
2022/06/08 - 05
وهران - الجزائر

Register Now سجل الآن

General Secretariat Activities

اجتماع مجلس إدارة الإتحاد العام العربي للتأمين في العقبة



عُقد يوم الأحد الماضي الموافق 2022-05-15 مجلس إدارة الإتحاد العام العربي للتأمين في العقبة - الأردن.

هذا وقد تم مناقشة العديد من المواضيع الهامة المدرجة على جدول أعمال الاجتماع.

ومن الجدير بالذكر، أن هذا الإجتماع عُقد على هامش فعاليات مؤتمر العقبة الثامن للتأمين الذي نُظّم بالتعاون بين الإتحاد الأردني لشركات التأمين والإتحاد العام العربي للتأمين خلال الفترة من 15 إلى 19 مايو.

الاتحاد العربي للتأمين ينظم ندوة حول المعيار المحاسبي 17 للمستوى المتوسط.. 24 مايو

للاتحاد العام للتأمين العربي. ويذكر أن الإتحاد العام العربي للتأمين نظم خلال مارس الماضي ندوة افتراضية بالتعاون مع جمعية الاكتواريين الدولية (SOA) وبرعاية من شركة SHMA Consulting بعنوان "مبادئ المعيار المحاسبي الدولي 17 ودخوله حيز التنفيذ في 2023".

وقد أوضح المتحدثون خلال هذه الندوة أن المعيار المحاسبي IFRS 17، سيزيد من شفافية الإفصاح لشركات التأمين ومن إمكانية مقارنة نتائجها بشكل أفضل، ويرتكز المعيار المحاسبي الجديد على فكرة احتساب عقود التأمين بناءً على أرباحها أو خسائرها المتوقعة، مع منع إجراء أي مقاصة بين أرباح وخسائر العقود، وذلك سوف يعزز من عدالة وشفافية المعلومات المقدمة، فضلاً عن أنه يفرض النموذج العام (GM) ضمن المعيار قياس المطلوبات باستخدام تقديرات مرجحة احتمالية للتدفقات النقدية المستقبلية؛ ثم يتم تعديلها حسب المخاطر وبهامش خدمة تعاقدية يمثل الأرباح المتوقعة.

للتسجيل، الرجاء [الضغط هنا](#)

المصدر: أموال الغد

يعقد الإتحاد العام العربي للتأمين (GAIF) ندوته الافتراضية رقم 11 حول المعيار المحاسبي رقم 17 للمستوى المتوسط في 24 مايو الجاري.

وينظم الإتحاد هذه الندوة بالتعاون مع نخبة من الاكتواريين وجمعية الاكتواريين الدولية SOA وسيدات حيدر مرشد وشركائهم SHMA، وتأتي هذه الندوة ضمن سلسلة من 3 أجزاء مخصصة للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17.

وتتضمن الندوة مناقشة تأثير هذا المعيار على شركات التأمين وتطبيق PAA لشركات التأمين العامة؛ وكذلك تطبيق GMM لشركات التأمين على الحياة.

وتشمل الندوة مشاركة من كلاً من نعمان ظفر كبير المستشارين الاكتواريين في Lux Actuaries & Consultants FZCO، بجانب محمد فايزان فاروق رئيس الخدمات والمنتجات الاكتوارية بشركة اليوبيل للتأمين على الحياة المحدودة، وكذلك محمد أسامة مدير أول الخدمات الاكتوارية بشركة SHMA للاستشارات.

ويتم إدارة الندوة من بواسطة كلاً من أندرو جيه بيترسون مدير أول دولي بجمعية الاكتواريين، بجانب شكيب أبو زيد الأمين العام



اجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة

باستضافة من سوق التأمين الأردنية ممثل في الاتحاد الأردني لشركات التأمين (مدير المكتب الموحد الأردني)، عُقد يوم السبت الماضي الموافق 2022/05/14 اجتماع لجنة تأمينات السيارات والمكاتب العربية الموحدة وذلك حضورياً وافترضياً.

هذا وقد تم مناقشة العديد من المواضيع الهامة المدرجه على جدول أعمال الاجتماع ومنها متابعة الإصدار الإلكتروني للبطاقة ومناقشة مشروع إنشاء مجمعة للبطاقة البرتقالية.

ومن الجدير بالذكر، أنه قد حضر هذا الإجتماع إلى جانب السادة مقرر

وأعضاء اللجنة والأمانة العامة للإتحاد، السيد/ ماجد سميرات رئيس الاتحاد الأردني لشركات التأمين وممثل سوق التأمين الأردنية بمجلس الإتحاد العام العربي للتأمين، السيد/ علاء الزهيري رئيس الاتحاد المصري للتأمين وممثل سوق التأمين المصري بمجلس الإتحاد العام العربي للتأمين، والسيد/ مهند السمان نائب رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين والعضو المناب بمجلس إدارة الإتحاد العربي.

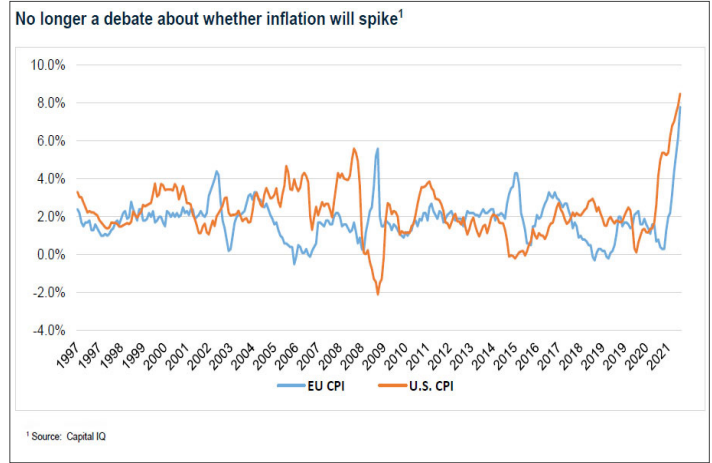
World Insurance

Gallagher Re's assessment of risks caused by inflation on the insurance sector

The report has been prepared by Gallagher Re's Strategic and Financial Analytics and Customised Solutions teams.

Key Findings from this report:

- The debate has moved on from whether inflation will spike to how long it will last. Financial markets have begun to price in more pernicious longer-lasting inflation.
- Looking across the major non-life lines of business, there is either evidence of inflation of underlying cost drivers today or an increased risk of inflation taking hold.
- Insurers are getting help from the asset side, but slowly and from a low base.
- The report outlines a number of steps insurers can take to mitigate their exposure to inflation risks. These include reevaluating deductibles on the policies they write as well as attachments on their reinsurance programmes, putting in place retrospective covers, and



considering structured reinsurance solutions in order to reduce spend, if faced with higher reinsurance prices.

To download the report, please [click here](#)

Source: Gallagher Re

Safety and Shipping Review 2022

The Safety and Shipping Review from Allianz Global Corporate & Specialty (AGCS) is an annual review of trends and developments in shipping losses, risk challenges and safety.

The international shipping industry is responsible for the carriage of around 90% of world trade so vessel safety is critical. During the early 1990s, the global fleet was losing 200+ vessels a year. This has dropped to around 50 to 75 a year over the past four years — a statistic made more impressive by the fact that there are an estimated 130,000 ships in the global fleet today

(over 100 gross tonnage [GT]) compared with some 80,000 30 years ago.

The sector continued its long-term positive safety trend in 2021 with 54 reported total losses* compared with 65 a year earlier. Annual shipping losses have declined by 57% over the past decade since 2012 (127), while 2021 represents a significant improvement

on the rolling 10-year loss average (89), reflecting the increased focus on safety measures over time, such as regulation, improved ship design and technology and risk management advances.

South China, Indochina, Indonesia and the Philippines is the main global loss hotspot, accounting for one-in-five losses (12), although activity declined year-on-year. The Arabian Gulf (9) saw a significant increase in loss activity to rank second ahead of the East Mediterranean and Black Sea region in third (7). South East Asian waters are also the major loss location of the past decade (225 out of 892), driven by factors such as high levels of local and international trade, congested ports, older fleets and extreme weather.

Cargo vessels accounted for half of all vessels lost in 2021 (27). Foundered (sunk) was the main cause of total losses across all vessel types during 2021, accounting for around 60% (32). Fire/explosion ranked second (15%, 8), with machinery damage/ failure third (11%, 6). Extreme weather was reported as being a factor in at least 13 losses during 2021, while December and May were the most frequent months for losses with seven each respectively. Collectively, foundered (52%), wrecked/stranded (grounded) (18%) and fire/explosion (13%) are the top three causes of total losses over the past decade, accounting for more than 80% of 892 reported losses.

While the number of total losses declined over the past



year, the number of reported shipping casualties or incidents increased. The British Isles saw the highest number of reported incidents (668 out of 3,000). Machinery damage/failure accounted for over one-in-three incidents globally (1,311). Fire/explosion (178) is the third top cause (after collision [222]), with the number of fires increasing by almost 10% annually.

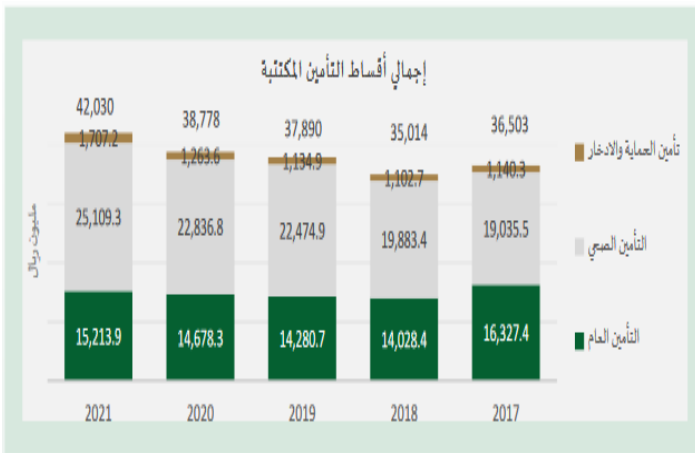
The East Mediterranean and Black Sea region is the location of the most shipping incidents over the past decade (4,763), accounting for 18%. Globally, most incidents have been caused by machinery damage or failure (9,968), followed by collision (3,134), contact (2,029), piracy (1,995) and fire/explosion (1,747).

To download full report, please [click here](#)

Source: Allianz

Markets' Reports

البنك المركزي السعودي: 8.4% نمو قطاع التأمين في المملكة خلال عام 2021م



بلغت نسبة التوطين 77 في المائة.

وبسبب التقرير الضوء على التطورات التنظيمية في القطاع أبرزها؛ تعديل بعض مواد نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني، إضافة إلى إصدار عدد من القواعد التنظيمية، واستحداث عدد من المنتجات التأمينية. ويمكن الاطلاع على تقرير سوق التأمين للعام 2021م على موقع البنك المركزي من خلال [الرابط](#).

المصدر: البنك المركزي السعودي

أصدر البنك المركزي السعودي التقرير السنوي الخامس عشر عن سوق التأمين في المملكة، الذي يُبرز تطورات قطاع التأمين ونتائجه المالية خلال العام 2021م، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة.

ووفقاً للتقرير، شهد قطاع التأمين نموًا يقدر بـ 8.4 في المائة خلال العام 2021م، ليبلغ إجمالي الأقساط المكتتبة 42 مليار ريال، حيث حقق تأمين الحماية والأضرار وتأمين الممتلكات ارتفاعًا ملحوظًا في إجمالي الأقساط المكتتبة.

كما أظهر التقرير انخفاضاً طفيفاً في عمق قطاع التأمين من الناتج المحلي غير النفطي خلال العام 2021م، ليصل إلى 1.91 في المائة بنسبة انخفاض تقدر بـ 0,01- في المائة، كذلك ارتفع معدل الخسارة الإجمالية للقطاع من 76.7 في المائة في العام 2020م، ليصل إلى 83.4 في المائة خلال العام 2021م.

وأوضح تقرير البنك المركزي السعودي، أن خسائر قطاع التأمين بلغت 47 مليون ريال خلال العام 2021م، مقارنة بصافي ربح بلغ 1.38 مليار ريال خلال العام 2020م، وقد ساهم التحسن في دخل عمليات الاستثمار في الحد من انخفاض أداء القطاع. كما أشار التقرير إلى ارتفاع نسبة التوطين في قطاع التأمين خلال العام 2021م، مقارنة بالعام 2020م بارتفاع قدره نسبتين مئوية، حيث

الإمارات تعتمد نظاماً للتأمين ضد التعطل عن العمل

«واعتمدنا اليوم أيضاً نظاماً للتأمين ضد التعطل عن العمل.. وهدفه تعويض العامل المؤمن عليه بمبلغ نقدي لفترة محدودة في حال تعطله عن العمل.. والهدف تعزيز تنافسية سوق العمل وتوفير مظلة اجتماعية للعاملين فيه وترسيخ بيئة عمل مستقرة للجميع، كما أقرنا نظاماً جديداً لتعزيز تواجد كوادرنات الوطنية في القطاع الخاص وذلك عبر رفع نسب التوظيفين 2% سنوياً للوظائف المهنية في منشآت القطاع الخاص التي تضم أكثر من 50 موظفاً، وصولاً لـ 10% في عام 2026 وذلك بالتعاون مع برنامج ناسف وعبر مميزات مالية للمنشآت لدعم توظيف هذه الكوادرنات.»

المصدر: الرؤية

اعتمد مجلس الوزراء برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، يوم الاثنين الماضي نظاماً جديداً ضد التعطل عن العمل لتعويض العامل المؤمن عليه بمبلغ نقدي لفترة محدودة في حال تعطله عن العمل، كما اعتمد مجلس الوزراء نظاماً جديداً لتعزيز الكوادرنات الوطنية في القطاع الخاص عبر رفع نسب التوظيفين 2% سنوياً للوظائف المهنية في منشآت القطاع الخاص التي تضم أكثر من 50 موظفاً، وصولاً لـ 10% في عام 2026.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد في تغريد له على تويتر:

UAE motorists with expired driving licence have 30 days to renew it to avail of insurance coverage

A car owner has a grace period of 30 days to renew an expired driving licence in case they have caused an accident so that insurance coverage would be provided to them, sources working in the insurance sector said, noting that failure to renew the licence would hold them responsible for the full cost of the accident.

According to the sources, the Central Bank of the UAE

has made an amendment to the unified document, allowing a driver with expired driving licence who has caused an accident to renew it within a period of 30 days from the date of the accident so as to avail of the necessary insurance coverage.

For more details, please [click here](#)

Source: Gulf Today

في أول لقاء مع القطاع بعد تعيينه نائباً للمحافظ

زياد غنما يلتقي مجلس ادارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين والادارة التنفيذية لبحث التحديات التي تواجه قطاع التأمين في الأردن



وخلال الاجتماع وضح ممثلو الاتحاد اثار هذه الملفات على ربحية القطاع ومحدودية النمو فيه والعائد الاستثماري المنخفض نتيجة الخسائر المتراكمة وما نتج عنها من قرارات مؤخرًا من البنك بحق عدد من شركات التأمين وأثرها على بقية الشركات، وتبيان الظروف المحيطة بعمل شركات التأمين المرتبط بعمل عدة جهات رسمية وخاصة بخصوص عدد من فروع التأمين بشكل عام وفرع التأمين الالزامي للمركبات بشكل خاص مثل شراء تقارير الحوادث المرورية

التقى عطوفة السيد زياد أسعد غنما نائب محافظ البنك المركزي الأردني اليوم الثلاثاء الموافق 2022/5/10 رئيس وأعضاء مجلس ادارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين والادارة التنفيذية للاتحاد في مقر البنك في عمان وذلك في اول لقاء تشاوري مع ممثلي القطاع بعد تعيينه نائباً لمحافظ البنك المركزي مؤخرًا .

وشكل هذا اللقاء فرصة لممثلي قطاع التأمين لإعادة عرض التحديات والصعوبات التي تواجه القطاع وتحد من تطوره وتقديم قائمة بأبرز الملفات والصعوبات التي تعترض قطاع التأمين وتقديم حلول ومقترحات عملية قابلة للتطبيق تراعي مصلحة كافة الاطراف وتضمن استمرارية وقدرة القطاع بخدمة المتعاملين مع قطاع التأمين بكفاءة ومهنية.

وثنى المهندس ماجد سميرات رئيس مجلس ادارة الاتحاد هذه الدعوة بعد تولي نائب المحافظ مهامه الجديدة ومن ضمنها قطاع التأمين الذي تتولى مديرية الرقابة على أعمال التأمين في البنك هذه المهمة برئاسة السيدة رنا طهبوب المدير التنفيذي لهذه المديرية وبحضور ممثلي الادارات المعنية من المديرية، حيث قدم ملخصاً لأبرز المشاكل والتحديات التي سبق للاتحاد رفعها للبنك المركزي بورقة عمل نهاية العام الماضي وطالب بالتنسيق والتعاون بين الطرفين لوضع خارطة طريق للنهوض بالقطاع والتغلب على التحديات.

تطبيق المعيار المحاسبي لعقود التأمين رقم 17 على شركات التأمين من حيث الكلف المالية والفنية المتمثلة بالمخصصات المالية المطلوبة بموجب المعيار ومعالجة التعامل معها ضريبيا بالتنسيق مع دائرة ضريبة الدخل والمبيعات.

واختتم اللقاء بالاتفاق على تعزيز التواصل واستمرار التنسيق المشترك مع الاتحاد ممثل قطاع التأمين في المملكة وضرورة استمرار اللقاءات الدورية للتباحث في هذه الملفات بالتفاصيل ومناقشة المستجدات أولا بأول، والتركيز على الأولويات التي تُوْرَق القطاع.

وفي نهاية اللقاء، تقدم المهندس ماجد بالشكر لعطوفة نائب المحافظ والقائمين على مديرية الرقابة على قطاع التأمين لحرصهم على ترسيخ النهج التشاوري للاستفادة من خبرات القطاع والاستماع لهمومه ومشاكله وتبني المقترحات الايجابية التي تسهم في تحسين الأداء ومستوى الخدمات.

المصدر: صفحة الاتحاد الأردني لشركات التأمين على الفيس بوك

Arab Insurance

Saudi Arabia

تراجع التأمين على المركبات إلى 8.16 مليار ريال في 2021

تراجعا للعام الخامس على التوالي أي منذ 2017 وهي الفترة التي أُلزم فيها البنك المركزي شركات التأمين بتقديم خصم لأصحاب السجل الخالي من المطالبات.

وبلغ متوسط الوثيقة في العام الماضي 1.35 ألف ريال، مقارنة بنحو 1.44 ألف ريال في 2020، في حين يعد متوسط 2016 هو الأعلى عند 3.1 ألف ريال.

وفي آذار (مارس) الماضي، أشار عادل العيسى المتحدث الإعلامي لقطاع التأمين في حديث مع "الاقتصادية"، إلى أن عدد المركبات المؤمنة لا يتجاوز 50 في المائة من عدد المركبات الموجودة في السوق المحلية مع أن التأمين مطلوب إلزاميا، مرجعا ذلك إلى اختلاف فترة الوثيقة وفترة رخصة السير.

ويعد التأمين على المركبات ثاني أكبر نوع من أنواع التأمين بعد "الصحي" في المملكة، إذ يستحوذ على 19.4 في المائة في من إجمالي سوق قطاع التأمين في السعودية بنهاية العام الماضي.

في الجهة المقابلة بلغ ما دفعته شركات التأمين جراء تعويضات المستفيدين "صافي المطالبات المتكبدة" نحو 6.2 مليار ريال، بارتفاع عن العام الذي سبقه البالغ 5.17 مليار ريال، ليشكل 80.6 في المائة من صافي الأقساط المكتتبة.

المصدر: الاقتصادية

Arab Insurance

Syria

أعمال شركات التأمين في عيون هيئة الإشراف ... محمد لـ«الوطن»:

النمو التضخمي لا يزال السبب الأساس في نمو أقساط شركات التأمين

القيم التأمينية للممتلكات وكذلك زيادة أسعار التأمين الصحي الناتج عن ارتفاع كلف الخدمات الطبية عدة مرات خلال العام الماضي، رغم أن التقرير السنوي لقطاع التأمين السوري كشف عن وجود تحسن في بعض المؤشرات وبشكل خاص بالنسبة لزيادة عدد عقود التأمين في مختلف الفروع، وهو ما يدل على توسع في القاعدة الشعبية التأمينية وإن كان بشكل بسيط، كما يمكن لحظ وجود ربح

(الكروكات) والمبالغة بنسب تقارير العجز الطبي من اللجان الطبية وزيادة عمليات الاحتيال في حوادث السيارات وحجم التضخم الكبير في ملف تعويضات الحوادث المرورية من ارتفاع كلف قطع الغيار وأجور الإصلاح والمعالجة الطبية والمصاريف الادارية، والتسارع الكبير في قرارات المحاكم وتبعات استمرارية العمل باتفاقية البطاقة البرتقالية العربية على القطاع والحكومة، وأهمية اصدار قانون تأمين عصري ينظم العلاقة بين شركات التأمين والمؤمن لهم، ومنح الشركات الفرصة لاستقبال المتضررين من الحوادث ودفع التعويضات قبل مراجعة المحاكم مباشرة، ووضع حل جذري لملف التأمين الإلزامي للمركبات الذي يستنزف القطاع منذ عشرات السنوات، وضرورة توسيع عمل القطاع وزيادة وتنوع المنتجات والخدمات التأمينية المقدمة للمتعاملين مع القطاع، والعمل سويا لتعزيز ثقة المؤمن لهم بقطاع التأمين لزيادة الانتشار والمساهمة في الناتج المحلي. وكان أيضا ملف التأمين الطبي والصعوبات المتزايدة مؤخرا فيه وتدني ربحيته حاضرة على طاولة الاجتماع وكذلك ملف

بلغ إجمالي إنفاق المستهلكين على تأمين المركبات في السعودية "الأقساط المكتتبة" نحو 8.16 مليار ريال خلال العام الماضي، مقارنة بنحو 8.4 مليار ريال خلال 2020، مسجلا تراجعا 2.3 في المائة بما يعادل 195.3 مليون ريال.

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة "الاقتصادية"، استند إلى بيانات البنك المركزي السعودي "ساما" والقوائم المالية لشركات قطاع التأمين، فإن قيمة الأقساط المكتتبة للقطاع سجلت أدنى مستوى في سبعة أعوام، وذلك بعد تسجيلها تراجعا للعام الخامس على التوالي.

ويأتي تراجع الأقساط بعد جهود البنك المركزي لرفع مستوى عدالة وكفاءة التسعير، حيث كان أبرزها تقديم خصومات لأصحاب السجل الخالي من المطالبات، وكذلك اعتماد الضوابط الخاصة بالتأمين الشامل على المركبات المؤجرة تمويليا للأفراد.

في المقابل، سجل عدد الوثائق مستوى قياسيا خلال العام الماضي بعدما تجاوز ستة ملايين وثيقة للمرة الأولى، بحسب البيانات المتوافرة منذ 2009.

ويعكس نمو الوثائق مقابل تراجع الأقساط، التراجع الذي سجله متوسط بوليصة تأمين المركبات بواقع 6.5 في المائة.

وبحسب البيانات، فإن متوسط تكلفة بوليصة تأمين المركبة شهد

معدلات التكرار وحجم التعرض ومعدلات الخسارة لتلك الشرائح، وبما يتضمن الوصول خلال السنوات المقبلة إلى قطاع تأميني قوي، في كل شركاته، يستطيع تلبية متطلبات الاستحقاق المقبلة في مرحلة إعادة الإعمار.

كما قامت الهيئة بمضاعفة تعويضات الأضرار الجسدية الناتجة عن حوادث السيارات المجهولة السبب (الهاربة من موقع الحادث) بحيث تم رفع تعويض الوفاة إلى مليونين ونصف المليون ليرة، وأصبح تعويض العجز الكلي مليونين ونصف المليون ليرة، والعجز الجزئي مليونين ونصف مضرراً بنسبة العجز، والتعطل عن العمل بحد أقصى ستة أشهر، أول ثلاثة أشهر 100 ألف ل. س والأشهر الثلاثة الأخرى 50 ألف ليرة، والنفقات الطبية مليون ليرة، أما عن تعويض الحمل المتكون أصبح ستمئة ألف ليرة.

كما أقرت الهيئة مضاعفة تعويضات الوفاة والأضرار الجسدية الناتجة عن حوادث السيارات المؤمنة تأميناً إلزامياً (تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير) بحيث أصبح تعويض الوفاة 5 ملايين ليرة عوضاً عن مليونين ونصف بدءاً من تاريخ 15 تشرين الأول 2021.

وتضمن القرار مضاعفة باقي تعويضات الأضرار الجسدية حيث أصبح تعويض العجز الدائم نسبة العجز المقررة مضروبة بـ 5 ملايين ليرة للمصاب الواحد عوضاً عن مليونين ونصف المليون، وتعويض الحمل المتكون 600 ألف ليرة عن كل حمل عوضاً عن 300 ألف، وتعويض التعطل عن العمل بحد أقصى 6 أشهر لكل متضرر 100 ألف ليرة شهرياً لأول ثلاثة أشهر عوضاً عن 50 ألفاً، 50 ألف ليرة شهرياً للأشهر المتبقية عوضاً عن 25 ألفاً، ونفقات العلاج والتداوي الفعلية بحد أقصى مليون ونصف مليون ليرة لكل متضرر عوضاً عن 750 ألفاً، دون تعديل على تعويضات الأضرار المادية، أو على أقساط (بدلات) التأمين.

وبين محمد أنه تمت إعادة هيكلة بوليصة التأمين الصحي الخاصة بالعاملين في القطاع الإداري بما يضمن حصول المؤمن لهم من العاملین لدى القطاع الإداري على الخدمات الصحية بأفضل سوية، وبأكبر نفع ممكن، حيث تم رفع الحدود المالية للتغطيات خارج المشفى من 75 ألف ليرة إلى 200 ألف، ونسبة تحمل 15 بالمائة في (المخابر، الأشعة، الأدوية) بدلاً من 25 بالمائة، ودون أي تحمل لحامل البطاقة لدى الأطباء والمشافي، وتم رفع الحدود المالية للتغطيات داخل المشفى (عمليات جراحية وغيرها) إلى قيمة مليوني ليرة بدلاً من 650 ألف، وكما تم ضم المشافي التابعة لإدارة الخدمات الطبية العسكرية إلى الشبكة الطبية للتأمين الصحي.

المصدر: الوطن

Arab Insurance

Qatar

قطر.. "التأمين الصحي الإلزامي" يدخل حيز التنفيذ

التأمين الصحي إلزامياً لضمان تقديم الرعاية الصحية الأساسية لهم. ونصّ القانون على أن يغطي التأمين مدّة سمة الدخول أو ترخيص الإقامة ما لم يتم استثناءه من التأمين الصحي الإلزامي. ومن المتوقع أن توضع هذه الآليات التنفيذية للقانون بعد إجازة عيد الفطر.

ويلزم القانون صاحب العمل بدفع أقساط التأمين الصحي لتوفير التغطية التأمينية لخدمات الرعاية الصحية الأساسية للعاملين لديه. وسيكون دفع أقساط التأمين الصحي بالنسبة لأفراد أسر العاملین لديه من تاريخ دخولهم الدولة وفقاً للحدود التي ستضعها الجهات المختصة.

في فرع تأمين السيارات الشامل ما يعكس انتشار وعي تأميني جيد لدى أصحاب المركبات من جهة عدم الاكتفاء بتأمين المسؤولية تجاه الغير (التأمين الإلزامي) وتجسيد أحد أهم مبادئ التأمين بنقل المخاطر المحتمل وقوعها للمركبة إلى الشركات.

على حين يعتبر تركيز حجم كبير من الأقساط في عدد قليل من العقود مؤشراً غير جيد تأمينياً، إذ إن خسارة عقد تؤثر في إجمالي المحفظة المعنية وإجمالي الشركة.

وتكشف النتائج النهائية عن سداد رقم جيد من التعويضات وهو ما يدل على التزام الشركات بتعهداتها أمام المؤمن لهم، الأمر الذي من شأنه تعزيز الثقة بشركات التأمين المحلية.

وبالنسبة لاستثمارات شركات التأمين، يمكن لحظ تركيزها في الودائع المصرفية بنسبة بلغت 83 بالمائة، ما يعتبر مؤشراً سلبياً، علماً أنه يتم العمل على تلافيتها عبر تشجيع شركات التأمين لاستثمار أموالها في مشاريع اقتصادية تنموية.

وتبين المؤشرات وجود انخفاض في عدد العاملين بنسبة 6 بالمائة في مجموع الشركات ويعتبر ذلك انعكاساً للوضع العام لوجود تسرب في الخبرات لأسباب متعددة، وتوضح النظرة العامة لكل مؤشرات سوق التأمين وجود مسافة كبيرة بين الواقع والطموح وبين الهدف من التأمين في التنمية وبين ما حقق فعلاً في المجال، وتعمل الهيئة في سبيل ذلك على تعزيز المؤشرات الإيجابية وتوجيه الشركات إلى زيادة عدد الوثائق التأمينية لديها من خلال زيادة نشاط الشركات في مجالات التسويق عبر وضع برامج إعلانية توعوية تسهم في زيادة انتشار الوعي التأميني.

وبدأت الهيئة خلال العام الفائت بوضع حلول جذرية لمواجهة تبعات الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على سورية والذي أدى إلى عزوف شركات إعادة العالمية عن العمل في السوق المحلية خشية العقوبات الاقتصادية، وتم إصدار قرار من مجلس إدارة الهيئة بإحداث مجمع إعادة تأمين المصارف، وتم تأمين أغلب المصارف حتى الآن من خلاله، كما تم برعاية الهيئة توقيع اتفاقية إعادة تأمين محلية لأخطار الحريق بين الشركات والاتفاقية المحلية لتأمين نقل البضائع بهدف توفير ساعات اكتتابية أفضل لشركات التأمين المحلية، وبما يزيد من قدرتها على الاكتتاب في مختلف أخطار نقل البضائع وبحسب مستويات التغطية الثلاثة A، B، C، وفقاً لرغبة طالب التأمين، ووضع إطار للحدود السعرية الدنيا لتأمين أخطار النقل والحريق انطلاقاً من دراسة تحليلية إحصائية لبيانات الأخطار وباستخدام مبدأ التشریح القائم على تحليل

دخل قانون التأمين الصحي الإلزامي القطري حيز التنفيذ، الجمعة الماضية، تنفيذاً لمرسوم أصدره أمير البلاد الشيخ تميم بن حمد، أواخر العام الماضي.

ونشرت الجريدة الرسمية القطرية نص القانون، في نوفمبر الماضي، والذي يبدأ العمل به بعد مضي 6 أشهر من صدوره.

وبموجب القانون الجديد الذي يحمل رقم 22 للعام 2021، لن يتمكن الوافدون من تجديد إقاماتهم أو الالتحاق بأي عمل قبل توفير تأمين صحي.

ومن المقرر أن يستدعي القانون الجديد تغييرات على إجراءات دخول الزوّار وتجديد إقامات الوافدين وتعيينهم، حيث سيكون

الطارئة في الفئة تحت الـ60 عاماً، وتغطية الأمراض المزمنة، إلا أنها تعتمد نسبة التغطية بناء على الباقية التأمينية المُختارة، مع تحديد المرافق الصحية التي تقبل بالتأمين.

وفي مارس الماضي، توقعت وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيف الائتماني أن يؤدي قانون التأمين الصحي الإلزامي إلى زيادة عوائد شركات التأمين في قطر بمستوى يتراوح بين مليار و1.5 مليار ريال (270-410 ملايين دولار).

وكان القانون الجديد أحد الخطوات الحكومية التي اتخذتها الدوحة لتوفير قطاع تأميني مستدام عقب التداعيات الكبيرة التي فرضتها الجائحة خلال العامين الماضيين.

المصدر: الخليج أون لاين

ونقلت صحيفة "الشرق" المحلية عن مصادر في قطاع التأمين الصحي أن رسوم التأمين السنوي للأفراد تحت الـ60 عاماً تتراوح بين 495 ريالاً (136 دولاراً) إلى 920 ريالاً (253 دولاراً).

وأوضحت المصادر أيضاً أن نسبة التغطية التأمينية السنوية تتراوح بين 60% و80% بناء على الباقية التأمينية التي تحدد من قبل الأفراد أو الشركات أو المجموعات.

وبالنسبة للأفراد فوق الـ60 عاماً فتتراوح قيمة التأمين بين 495 ريالاً (136 دولاراً) و900 ريال (247 دولاراً)، بنسبة تغطية تأمينية سنوية تتراوح بين 60% و70%.

وتتضمن باقات التأمين الصحي تغطية الخدمات الأساسية والحالات

Arab Insurance

Egypt

توقيع بروتوكول تعاون لتسجيل بيانات العملاء الراغبين بالاشتراك بوثائق التأمين من خلال البريد



البريد والتي يبلغ عددها أكثر من 4200 مكتب بريد منتشرة في جميع أنحاء الجمهورية، بالإضافة إلى الأكشاك وسيارات البريد المتنقلة، بما يضمن وصول تلك الخدمات إلى جميع المواطنين بكل سهولة ويسر.

كما أشار رئيس الهيئة إلى أن هذا الاتفاق سيُمكّن جميع العملاء الراغبين في الاشتراك في وثائق التأمين من الحصول على تلك الوثائق ودفع قيمة الأقساط التأمينية السنوية من خلال مكاتب البريد على مستوى الجمهورية.

وفي الوقت نفسه، تمت الإشارة إلى أن الاتحاد العام لنقابات عمال مصر هو الجهة المختصة بالدفاع والحفاظ على حقوق العمال، وإعطاء شهادة صفة عمالية لمرشحي مجلس النواب في فئة العمال، كما تعد شركة مصر للتأمين من الشركات التي توفر الحماية التأمينية للمؤسسات والأفراد، والتي ستوفر التغطية التأمينية ضد مخاطر الحوادث الشخصية ووثيقة حماية الأسرة لعملاء الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، ولذا فقد اتفق الأطراف الثلاثة على التعاون بينها لإتاحة خدمات الاشتراك وسداد أقساط وثائق أمان عمال مصر من خلال مكاتب البريد التابعة للهيئة القومية للبريد.

المصدر: بوابة الأهرام

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اليوم بمقر مجلس الوزراء، مراسم توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة القومية للبريد والاتحاد العام لنقابات عمال مصر وشركة مصر للتأمين، بشأن إتاحة تقديم خدمة تسجيل بيانات العملاء الراغبين في الاشتراك بوثائق التأمين، وكذلك تحصيل قيمة الأقساط السنوية لتلك الوثائق والتي تتيحها شركة مصر للتأمين، من خلال مكاتب البريد وفقاً للنظم الإلكترونية الحديثة.

وحضر التوقيع الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وباسل الحبيبي، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة مصر القابضة للتأمين.

وقع البروتوكول كل من الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، وجبالي محمد جبالي، رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، وعمر عبد الحميد إبراهيم، الرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين.

وعقب التوقيع، أكد الدكتور شريف فاروق، رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد، أن الهيئة تعد من الهيئات الاقتصادية المصرية، والتي تمتلك مكاتب تغطي مختلف أنحاء الجمهورية، وتؤدي الخدمات البريدية والمالية والحكومية للهيئات والكيانات الاقتصادية وللمواطنين أيضاً، مستخدمة في ذلك أحدث الأجهزة المتطورة وفريق عمل متكامل يتمتع بالخبرة والكفاءة العالية، بما يعكس الثقة والأمان والسرعة في أداء خدماتها.

وأضاف رئيس الهيئة القومية للبريد أن هذا الاتفاق يهدف إلى زيادة ونشر الوعي التأميني، عبر توفير نماذج تأمينية متعددة تتناسب مع مختلف شرائح المجتمع، خاصة قطاعات الأنشطة الاقتصادية، من خلال توفير منتج تأميني خاص بعمال مصر وبلاتن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مختلف المناطق والقرى والنجوع بجميع المحافظات، وذلك بالاعتماد على الإمكانيات الكبيرة التي يمتلكها البريد المصري والمتمثلة في بنية تحتية قابلة لاستيعاب متطلبات المواطن المصري، باستخدام أحدث النظم والحلول التكنولوجية، إلى جانب الانتشار الجغرافي الواسع لمكاتب

هيئة الرقابة المالية توصي شركات التأمين بمراعاة الاستدامة في سياساتها الاستثمارية

مرة إفصاح الهيئة كمؤسسة عن مدى توافقها مع المعايير البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة (ESG)، كأول جهة أو هيئة عامة تقوم بذلك في إطار تقديم نموذج يُحتذى به في هذا المجال، وحرص الهيئة على إعداد التقرير وفقاً للمبادرة الدولية لإعداد التقارير GRI والتي تتطلب استطلاع آراء ومشاركة الأطراف ذات العلاقة في تحديد الموضوعات ذات الأولوية للهيئة وللأسواق المالية غير المصرفية على حد سواء، وربطها باستراتيجية الهيئة للتنمية المستدامة.

وأكد على استمرار تحمل الهيئة لمسئولية توطين-ودمج- مبادئ وممارسات التنمية المستدامة في عمليات القطاع المالي غير المصرفي الذي شهد إصدارات للأوراق المالية (أسهم وسندات وصكوك) بقيمة 280.3 مليار جنيه في عام 2021، متضمنة لقيمة أول إصدار لسندات خضراء في سوق رأس المال في مصر لإحدى الشركات بقيمة 100 مليون دولار، وامتداد مسؤوليتها إلى مواكبة تقارير الإفصاح الدورية لـ 500 شركة اعتباراً من أول يناير 2022 كي تتحدث إفصاحاتها بنفس لغة تقارير الإفصاح للشركات العالمية عن ممارساتها البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية الناشئة عن التغيرات المناخية. المصدر: أموال الغد

أوصى الدكتور محمد عمران، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، شركات التأمين العاملة بالسوق المصرية بضرورة مراعاة الاستدامة في سياساتها الاستثمارية.

وأوضح عمران في بيان صادر له اليوم، أن إجمالي محفظة استثمارات شركات التأمين بالسوق سجلت حوالي 131.5 مليار جنيه بنهاية العام المالي الماضي 2020 / 2021.

وقد أطلقت الهيئة العامة للرقابة المالية اليوم الإثنين، وللعام الرابع على التوالي تقريرها السنوي عن الاستدامة لعام 2021 ونشرته على موقعها الإلكتروني، واستعرضت عبر أقسامه المتعددة جهودها في توطين مبادئ التنمية المستدامة والتمويل الأخضر بالقطاع المالي غير المصرفي والتي بدأتها منذ عام 2018 لبناء قطاع مالي قوي قادر على التكيف مع التغيرات المناخية وتلافي أثارها السلبية – بما ينسجم مع رؤية مصر 2030 – ويعمل وفق نهج فعال لإدارة المخاطر والأزمات، وبحث عن فرص للتنمية يوازن فيها بين تحقيق الأرباح المالية والحفاظ على النظام البيئي وتنمية المجتمع ويتبنى قواعد الحوكمة.

وكشف عمران أن تقرير الاستدامة لهذا العام قد تضمن ولأول

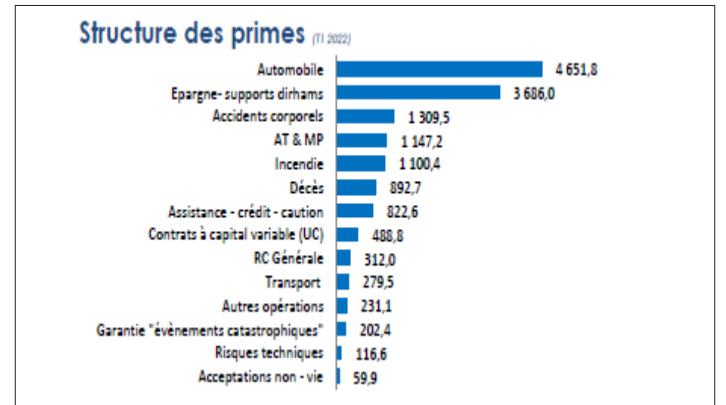
Arab Insurance

Morocco

Les primes émises en hausse de 4% à fin mars

Ainsi, la branche “Non-Vie” a progressé de 5,5% à plus de 10,23 Mds de DH, tirée entre autres par l’évolution des segments “Évènements catastrophiques” de 7% à 202,4 millions de dirhams, “Accidents corporels” (+2% à 1,31 Mds de DH), “Automobile” (+5,5% à 4,65 Mds de DH) et “Incendies” (+6,4% à 1,1 Mds de DH), selon les statistiques trimestrielles du secteur publiées par [l’Autorité de contrôle des assurances et de la prévoyance sociale \(ACAPS\)](#).

La branche “Vie” a, pour sa part, enregistré une hausse de 1% à plus de 5,06 Mds de DH au terme des trois premiers mois de l’année, notamment sous le poids du segment “Épargne- Supports Unités de compte” (+50% à 488,8 MDH).



S’agissant des placements des compagnies d’assurances et de réassurance, ils ont augmenté de 1,3% à fin mars, avec un total de plus de 188,4 Mds de DH.

Source: 212assurances & ACAPS

Takaful : enfin le vrai départ ?

Attendu depuis plusieurs années, Takaful devrait être déployé dans les prochains jours. Dans un premier temps, l’offre sera adossée aux prêts participatifs avant d’être progressivement élargie à d’autres besoins. Le modèle de l’assurance islamique est assez proche de celui de la mutuelle. L’opérateur Takaful est le gestionnaire d’un fonds auquel contribue chaque assuré (participant). Sa rémunération est fixée dans un contrat de gestion. Il s’y engage aussi à distribuer la totalité des bénéfices techniques aux assurés.

Cette fois-ci devrait être la bonne. Après plusieurs années d'attente, Takaful sera déployé dans les prochains jours, selon plusieurs opérateurs. C'est une pièce importante qui se rajoute sur l'échiquier de la finance participative. Dans l'immédiat, son déploiement va permettre d'assurer l'encours des financements déjà octroyés par les banques et fenêtres participatives.

Ces dernières n'ont pas attendu la disponibilité d'une assurance décès invalidité islamique pour démarrer la commercialisation de leurs offres. L'encours des financements a atteint 20,5 milliards à fin mars 2022. A la souscription, les clients se sont engagés à contracter une assurance dès qu'elle sera disponible.

Dans un premier temps, l'offre des opérateurs Takaful sera principalement adossée aux financements participatifs. Le marché va progressivement développer des solutions d'épargne et d'autres produits de couverture. Sur un horizon de cinq ans, le potentiel du marché est estimé à 1 MMDH. Au-delà de l'activité assurantielle, il faudra un marché des capitaux «Charia compatible» pour investir les fonds collectés.

La totalité des bénéfices techniques reversée aux assurés

Le principe général de l'assurance est le transfert de risque de l'assuré vers l'assureur via le paiement d'une prime. Le modèle Takaful est basé sur les principes

d'assistance générale et de contribution volontaire. Il est ainsi créé un fonds auquel contribue chaque assuré (appelé participant). Le risque est mutualisé collectivement et volontairement par les participants.

La compagnie Takaful gère le fonds moyennant une rémunération, plafonnée à 30% des contributions (primes), pour couvrir les charges techniques et les frais de gestion. Compte tenu des investissements liés au démarrage de l'activité, le taux de rémunération devrait se situer au niveau plafond avant de baisser progressivement, prévoit un professionnel. Par ailleurs, dans le contrat de gestion, les opérateurs Takaful s'engagent à distribuer la totalité des bénéfices techniques aux assurés.

Certification de la force de vente

Comme pour toute nouvelle activité, la communication et la vulgarisation seront essentielles pour assurer la pénétration de l'assurance islamique. Il faudra pour cela des ressources de qualité notamment. Pour la distribution des produits Takaful, l'Autorité de contrôle des assurances et de la prévoyance sociale (ACAPS) exige une formation certifiante de 24 heures de la force de vente. Cette obligation pourrait être élargie à l'assurance conventionnelle, pour prévenir de nombreux litiges.

Source: 212assurances

Companies News

15 مليون درهم أرباح «سلامة» بالربع الأول 2022

مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز قدراتها في مجال التحول الرقمي والابتكار، وتحسين محفظة منتجاتها وخدماتها للارتقاء بمكانتها في السوق كمزود رائد لخدمات التأمين التكافلي في دولة الإمارات.. وانطلاقاً من تركيزنا على تعزيز مرونة عملياتنا وبناء بنية تحتية رقمية قوية وجلب تقنيات جديدة، ومع وجود مؤشرات على عودة الاستقرار إلى السوق، فإننا متفائلون بتحقيق أهداف أعمالنا الاستراتيجية وخلق قيمة تماشى مع توقعات المساهمين وحملة الوثائق خلال الأرباع القادمة».

بدوره قال فاهم الشحي، الرئيس التنفيذي لشركة «سلامة»: «تشهد شركتنا موجة جديدة من النمو مع استمرار التركيز على التحول الرقمي والابتكار والتعاون كدعائم رئيسية لتحقيق المزيد من النجاح، ونحن سعداء جداً بالتقدم الذي أحرزناه خلال الربع الأول، ونلتزم بالحفاظ على هذا الزخم لبقية العام بالاستناد إلى نقاط القوة التي نمتلكها بما في ذلك منتجاتنا المبتكرة، وقدراتنا الرقمية الشاملة، وشركائنا الاستراتيجية، والأهم من ذلك استراتيجيتنا القوية لاجتذاب العملاء.. ونركز على الارتقاء بهذه الاستراتيجية إلى المستوى التالي لتوسيع نطاق حضورنا في السوق، لا سيما من خلال تحسين أعمال التأمين على الحياة ومنتجات التأمين الأخرى غير المرتبطة بالسيارات، وصولاً إلى تحقيق غايتنا في توفير مزايا التأمين

الإمارات العربية المتحدة: حققت الشركة الإسلامية العربية للتأمين، المدرجة في سوق دبي المالي تحت اسم «سلامة»، صافي أرباح بلغت 15.10 مليون درهم خلال الربع الأول من عام 2022. وحققت الشركة أداءً قوياً في تحسين أرباح الأعمال الأساسية ودخل الاستثمار.

وتمكنت «سلامة» من الحفاظ على أرباحها في دولة الإمارات بالرغم من التحديات الاقتصادية.. وحققت الشركات التابعة، لا سيما في الجزائر ومصر، أداءً أفضل في الربع الأول من عام 2022 مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

وساهمت الإجراءات الفعالة للتحكم في الكلف في توفير 6% من النفقات الإدارية والعامة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، كما حقق رأس المال العامل نمواً بنسبة 14% منذ 31 ديسمبر 2021.

وحقق إجمالي أقساط التأمين المكتتبة للشركة 305 ملايين درهم في الربع الأول بالرغم من استمرار الظروف الصعبة في السوق على صعيدي الأسعار والمنافسة.

وقال جاسم الصديقي، رئيس مجلس إدارة شركة «سلامة»، تعليقاً على النتائج المالية للربع الأول: «تواصل الشركة تحسين عملياتها

لقب المؤمن المشارك، ما جعلها واحدة من شركات التأمين الـ 16 في الدولة التي يمكنها تقديم «خطة المنافع الأساسية»، والتي تم إنشاؤها لضمان جودة التأمين الصحي لجميع قاطني دبي، لا سيما العمال الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 4000 درهم.

المصدر: الرؤية

التكافلي للجميع بأسهل طريقة ممكنة». يشار إلى أن الجمعية العمومية السنوية للشركة وافقت على توزيع أرباح نقدية بقيمة فلسين اثنين للسهم الواحد عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2021. وفي بداية هذا العام، منحت هيئة الصحة بدبي شركة «سلامة»

أرباح «أورينت تكافل» ترتفع 21% في الربع الأول

درهم في الربع المالي المنتهي في مارس الماضي، قياساً على 104.09 مليون درهم في الفترة المقارنة من العام السابق.

وبلغت مساهمات إعادة التكافل 99.69 مليون درهم في الربع الأول، مرتفعة من 73.88 مليون درهم بالفترة المناظرة من 2021. وأشارت البيانات إلى أن المصروفات العمومية والإدارية سجلت 5.77 مليون درهم في الربع الأول، قياساً على 4.74 مليون درهم في الفترة المقارنة من العام السابق.

المصدر: الرؤية

الإمارات العربية المتحدة: أعلنت شركة أورينت يو أن بي تكافل، ارتفاع أرباحها العائدة للمساهمين عن الربع الأول من عام 2022 بنسبة 20.6% إلى 5.16 مليون درهم، قياساً على 4.28 مليون درهم في الفترة المماثلة من العام السابق.

وأوضحت الشركة في بيان لها على سوق دبي المالي، أن ربحية السهم عن فترة الربع الأول بلغت 2.58 درهم، مقابل 2.14 درهم في الفترة المماثلة من العام السابق.

وذكرت أن إجمالي المساهمات المكتتبة ارتفعت إلى 131.8 مليون

«سوليدرتي البحرين» تربح 1.02 مليون دينار في الربع الأول



جوار محمد

توفيق شهاب

ألف دينار بحريني للفترة ذاتها في عام 2021، ما يمثل زيادة بنسبة 111%.

وأما على صعيد اشتراكات التكافل فقد حققت سوليدرتي اشتراكات تأمين إجمالية بلغت 11.606 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة بـ 8.313 مليون دينار بحريني للفترة المماثلة السابقة، أي بزيادة قدرها 40%.

وتعليقاً على النتائج المالية، أعرب رئيس مجلس الإدارة السيد توفيق شهاب عن رضاه لهذه النتائج التي حققتها الشركة، وقال: «يسعدنا أن نُعلن عن تحقيق نتائج مالية إيجابية للربع الأول من العام الجاري، وهو ما يعد ثمرةً لجهود فريق العمل الساعي نحو التوسع والنمو، إلى جانب الخدمات عالية المستوى والتي يتم تقديمها لعملائنا الكرام. وتأتي هذه الجهود نتيجةً للعمل الدؤوب لجعل سوليدرتي البحرين شركة التأمين الرائدة في مملكة البحرين».

ومن جانبه، قال السيد جواد محمد الرئيس التنفيذي لشركة سوليدرتي البحرين: «نحرص في سوليدرتي البحرين على الالتزام بتطوير وتنفيذ مبادرات تركز على زيادة النمو وتحقيق قيمة إضافية لجميع أصحاب المصلحة. وتجدر الإشارة إلى أن عملية الدمج الناجحة مع شركة تآزر تمثل إنجازاً رائعاً؛ كونها ثاني مبادرة

مملكة البحرين: أعلنت سوليدرتي البحرين ش.م.ب، إحدى كبريات شركات التأمين في مملكة البحرين التابعة لمجموعة سوليدرتي القابضة، عن تحقيق أرباح صافية في محفظة المساهمين بلغت 875 ألف دينار بحريني للأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2022، مقابل صافي أرباح بلغت 773 ألف دينار بحريني عن الفترة المماثلة من العام الماضي، ما يُمثل ارتفاعاً بنسبة 13%. كما ارتفع العائد الأساسي للسهم ليصل إلى 6.77 فلس لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022 مقارنة مع 6.44 فلس للفترة المماثلة من العام الماضي. كما بلغ مجموع الدخل الشامل العائد إلى المساهمين 2.036 مليون دينار للأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2022، مقابل 1.177 مليون دينار بحريني لذات الفترة السابقة من العام 2021، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 71%. وتعود الزيادة في صافي الأرباح بشكل رئيسي إلى تحسن الدخل الفني في عام 2022 مقارنة بالفترة المماثلة السابقة.

وبلغ إجمالي أرباح الشركة 1.023 مليون دينار بحريني للأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2022، مقابل إجمالي أرباح 843 ألف دينار بحريني عن الفترة المماثلة من العام السابق، ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 21%، وذلك ناتج عن تحسن أداء الاكتتاب، ونتيجة لاندماج شركة تآزر مع شركة سوليدرتي البحرين من تاريخ 27 فبراير 2022، مما ترتب معه تحويل الأعمال والأصول والالتزامات من شركة تآزر إلى شركة سوليدرتي البحرين.

وبلغت حقوق المساهمين 32.326 مليون دينار بحريني في 31 مارس 2022، مقارنة بمبلغ 29.953 مليون دينار من ذات الفترة في 2021، ما يمثل زيادة بنسبة 7.9%. كما بلغ إجمالي الأصول 106.396 مليون دينار بحريني في 31 مارس 2022 في مقابل 72.640 مليون دينار في السنة الماضية عن الفترة ذاتها، أي بارتفاع قدره 46%.

وفيما يخص صندوق تكافل المشاركين، فقد حققت سوليدرتي البحرين فائضاً صافياً بقيمة 148 ألف دينار بحريني لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2022 بالمقارنة مع فائض بقيمة 70

الفترة أن تحقق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تعزيز تميزها في قطاع التأمين و الذي يشهد تنافسية عالية، وذلك من خلال تركيز الشركة على جودة الخدمات التي تقدمها والابتكار في المجال الرقمي، وتوفير خدمة مميزة للعملاء، بالإضافة إلى توفير بيئة مثالية لأعضاء فريق سوليدريتي».

المصدر: الأيام

اندماج واستحواذ للشركة خلال الثلاث سنوات الماضية، كما أن هذا الدمج خلق كياناً جديداً بمحفظة كبيرة تشمل مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات مما عزز التجانس بين عمليات الشركتين وساهم في تحقيق نتائج ذات قيمة مضافة لجميع الأطراف ذات العلاقة».

وأضاف السيد جواد: «استطاعت سوليدريتي البحرين خلال هذه

(الخليج للتأمين) تحقق 9,8 مليون دينار أرباحاً صافية في الربع الأول من 2022

نسبتها 48,6 في المئة مقارنة مع 5,83 مليون دينار (19,2 مليون دولار) خلال نفس الفترة من العام السابق.

وذكرت أن مجموع الأصول في الربع الأول تراجع إلى 1ر3 مليار دينار (نحو 4,4 مليار دولار) مقارنة مع 1,4 مليار دينار (نحو 4,5 مليار دولار) كما في 31 ديسمبر 2021.

وتأسست مجموعة الخليج للتأمين عام 1962 وأدرجت في بورصة الكويت عام 1984 وبلغ رأسمالها المصرح به 35 مليون دينار (نحو 115,5 مليون دولار) وتقوم بكل أنواع التأمين وأعمال الضمان والتعويض واستثمار رأس المال والممتلكات في مختلف مجالات الاستثمار المالي والعقاري على الصعيدين المحلي والدولي

المصدر: وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

الكويت: أعلنت مجموعة الخليج للتأمين تحقيقها 9,8 مليون دينار كويتي (نحو 32,3 مليون دولار أمريكي) أرباحاً صافية عن فترة الربع الأول من 2022 بربحية 34,56 فلس للسهم الواحد مقارنة مع 5,5 مليون دينار (نحو 18,1 مليون دولار) بربحية 24,93 فلس للسهم عن نفس الفترة من العام الماضي.

وقالت الشركة في بيان صحفي اليوم الأربعاء إن قيمة الأقساط المكتتبة بلغت 232,6 مليون دينار (نحو 765,7 مليون دولار) في الربع الأول من 2022 بزيادة بلغت 94,7 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وأضافت أن ربح الاستثمار واليرادات الأخرى بلغ 8,7 مليون دينار (نحو 28,5 مليون دولار) خلال الربع الأول من 2022 بزيادة

4.4 مليون دينار أرباح "الأهلية للتأمين" بالربع الأول

وقالت الشركة إن ارتفاع الأرباح خلال فترات المقارنة يعود بشكل أساسي إلى ارتفاع الأرباح التشغيلية والعائد من الاستثمار.

وحققت الشركة أرباحاً تشغيلية في الربع الأول من العام الجاري بقيمة 4.854 مليون دينار، مقابل 3.688 مليون دينار أرباح الفترة ذاتها من عام 2021، بنمو نسبته 31.6%.

كما ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة بنهاية الربع الأول من العام الجاري بنسبة 9.2% إلى 24.387 مليون دينار، مقابل 22.343 مليون دينار بنفس الفترة من العام الماضي.

المصدر: مباشر

الكويت: أظهرت البيانات المالية للشركة الأهلية للتأمين ارتفاع أرباح الشركة في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 20.3% على أساس سنوي.

بحسب نتائج الشركة للبورصة الكويتية، اليوم الخميس، بلغت أرباح الفترة 4.406 مليون دينار، مقابل أرباح الربع الأول من العام الماضي البالغة 3.664 مليون دينار.

وبلغت ربحية سهم الشركة بنهاية الربع الأول من العام الجاري 20.33 فلساً، مقابل ربحية للسهم بقيمة 16.91 فلساً في الفترة المماثلة من العام السابق.

"فلسطين للتأمين" تحقق نمواً في صافي أرباحها بنسبة 119% لعام 2021 مقارنة بسابقه

بالوصول إلى الربحية المستدامة.

وأضاف أبو عوض "بدأنا بتحقيق النمو في الأرباح والتي فعلاً بدأت بالظهور مع نهاية العام 2019 واستمرت خلال العام 2020، وتضاعف النمو خلال العام 2021، حيث تشير بيانات فلسطين للتأمين للسنة المنتهية في 31\12\2021 إلى أنّ صافي أرباح الفترة بعد الضريبة قد بلغت 2,605,659 دولار أمريكي، مقارنة مع صافي أرباح بعد الضريبة بمقدار 1,189,750 دولار أمريكي للفترة نفسها من العام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 119.01%.

أمّا مجموع الموجودات فقد بلغ 83,129,848 دولار أمريكي بعد أن كان 64,354,911 دولار أمريكي في نهاية العام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 29.17%. وبلغ مجموع المطلوبات 67,572,582 دولار أمريكي بعد أن كان 51,913,717 دولار أمريكي نهاية العام 2020 بارتفاع بلغت نسبته 30.16%. أما مجموع حقوق الملكية فقد بلغ 15,557,266 دولار أمريكي بعد أن كان 12,441,194 دولار أمريكي

فلسطين: عقدت شركة فلسطين للتأمين اجتماع الهيئة العامة العادي للعام 2021، أمس الاثنين، وذلك في فندق الكرميل بمدينة رام الله.

وحضر الاجتماع أعضاء مجلس إدارة الشركة، والإدارة التنفيذية، وممثلون عن كل من مجموعة طلال أبو غزالة الدولية بصفتها مدقق الحسابات الخارجي للشركة، ووزارة الاقتصاد الوطني، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، وبورصة فلسطين.

وأعلن ممثل مراقب الشركات عبد السلام شبيطة عن اكتمال النصاب القانوني لبدء الاجتماع حسب الأصول، حيث ترأس الجلسة رئيس مجلس إدارة الشركة محمد أبو عوض.

واستعرض أبو عوض تقرير مجلس الإدارة عن العام 2021 الذي تناول أهم المراحل التي خاضتها الشركة خلال العام، موضعاً الطريق التي سارت عليها الشركة لتحقيق طموحات مستثمريها

يكن أن تتحقق إلا بالعمل المتواصل والتزام وتفاني الإدارة والموظفين الذين وصلوا الليل بالنهار في خدمة زبائن الشركة وتطوير خدماتها لتتناسب مع متطلبات الزبائن سواء الأفراد أو الشركات. ونتيجة لهذا النهج تمكنت فلسطين للتأمين من بناء جسور الشراكة والتعاون مع زبائنها وشركائها في كافة مجالات خدمات التأمين، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في تحقيق جميع أهدافنا واستراتيجيتنا وصولاً بالشركة لمركز مرموق ضمن صفوة الشركات الفلسطينية.

لقراءة المزيد من التفاصيل، الرجاء [الضغط هنا](#)

المصدر: بوابة اقتصاد فلسطين

في نهاية العام 2020 بإرتفاع بلغت نسبته 25.05%. علماً بأن رأس المال المدفوع قد ارتفع من 7,200,000 دولار أمريكي في العام 2020 إلى 9,000,000 دولار أمريكي من هذا العام بإرتفاع بلغت نسبته 25.00%.

كما تم اقرار توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح بقيمة 23.5% من القيمة الاسمية للسهم عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31. وفي كلمته، قال المدير العام لشركة فلسطين للتأمين حمزة شروف: "اليوم وبكل فخر ننظر إلى سلسلة النجاحات الاستثنائية التي حققتها (فلسطين للتأمين) خلال الأعوام الثلاثة الماضية، والتي لم

"AM Best" تؤكد التصنيف الإئتماني للشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ع.ق.

قطر: أفصحت الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين أن وكالة التصنيف الإئتماني "AM Best" قد أصدرت إعادة التأكيد على تصنيف القوة المالية للشركة عند الدرجة ++B (جيد) وعلى درجة التصنيف الإئتماني طويل الأجل عند الدرجة "bbb" مع توقع نظرة مستقبلية سلبية. كما أكدت وكالة التصنيف الإئتماني "AM Best" على قوة المركز المالي الموحد للشركة بأنه قوي جداً، وعن كفاءة الأداء الفني فيها بالإضافة إلى الإدارة السليمة للمخاطر المؤسسية.

المصدر: بورصة قطر



Disclaimer:

The opinions expressed in the articles doesn't reflect GAIF positions; the statistics are the sole responsibility of the articles authors

تنبيه: المقالات تعبر عن آراء كتّابها وليس عن رأي الاتحاد العام العربي للتأمين والإحصائيات على مسؤولية المصادر